الأستاذة ناهد معضاد رحال

مقاربة نظرية للعلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل

يواجه التعليم العالي في مطلع الألفية الثالثة، تحديات تفرضها عليه مجموعة من التحولات والتغيرات العالمية، جراء ترسخ مفهوم العولمة والتجارة الحرة والتكتلات الإقليمية وسرعة التواصل التقني والمعلوماتي. ولا يمكن فصل مثل هذه التحولات عن ما يواجه مؤسسات التعليم العالي من تحديات تتصل بالزيادات المخيفة في نسب بطالة الخريجين أو هجرتهم الى الخارج والتوجه نحو الخصخصة وانحسار دور القطاع الحكومي، وتدني مساهمة قطاع الإنتاج في شؤون التعليم العالي (بوبطانة، 2001، ص16).

فالعلم في الجامعات ومؤسسات الأعمال لا يستطيعان ان يصنعا نموا او انتاجا الا بتضافر مختلف المقومات والعناصر، لا سيما توافرقاعدة من البيانات المتعلقة بالصناعات المعرفية التي تتيح للمجتمع ان يستفيد من التعليم العالي وامكانياته البشرية ، إضافة الى الانفاق على الاستثمار في التعليم ، إذ ان نسبة الانفاق لا تتجاوز 0.2% من الناتج القومي على البحث العلمي في الوطن العربي في حين ان الدول الأخرى تنفق بين 2 و 4% (زحلان، 2011، ص. 20 و 24). والخلل في تقديرنا ناتج عن العلاقة الجدلية بين النظريات المتعلقة بسوق

العمل والتعليم العالي ، بحيث ان الدول الرخوة لا تستطيع أن توفّق بينهما ، وتصبح بالتالي تابعة لدول المركز التي تحاول تطبيق برامجها واتجهاتها على الدول الضعيفة. إنطلاقا من هذه الرؤيا سوف نحاول الاضاءة على النظريات المتعلقة بسوق العمل والتعليم العالي على الشكل الآتي:

جدلية العلاقة بين التعليم العالي وسوق العمل

من الصعوبة بمكان الاحاطة بمختلف النظريات والاتجاهات التي تحدثت عن العلاقة الجدلية بين سوق العمل والتعليم، سواء على مستوى ربط التعليم والتدريب بزيادة الانتاجية، أكان ذلك على مستوى الاستثمار في رأس المال البشري أم على مستوى الخلل وعدم التوازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، وما ينتج عن ذلك من ظواهر اجتماعية تتمثل بالهجرة او البطالة او الأجور الرخيصة. لذلك فإن الاستثمار وتوظيف الرساميل في القطاع التربوي والتعليم الجامعي ، بشكل خاص، يؤدي الى تحسين ظروف العيش للفرد في ظل التعقيدات التي بدأت تظهر مع الثورة الصناعية. " حيث لا يرغب الناس بالمعرفة الا بقدر ما تعلمهم التجربة أنه لا يمكنهم الاستغناء عن هذه المعرفة. وقد حان هذا الوقت عندما بلغت الحياة الاجتماعية ، باشكالها المختلفة، درجة من التعقيد تجعل حسن سيرها غير ممكن من دون الاستعانة بالفكر المستنيربالعلم (Durkheim, 1995, P.13) .وسوف نحاول في هذا السياق

استعراض بعض النظريات التي لها علاقة مباشرة بموضوع العمالة والتعليم واكتساب المهارات، وامكانية توافقها مع موضوع دراستنا.

نظرية راس المال البشري

يعتبر الاستثمار في التعليم العالي إحدى الموارد الرئيسة لرأس المال البشري، إذ باستطاعته تزويد الخريجين بمفاتيح تسهّل انخراطهم في سوق العمل. وفي الوقت الذي يؤيد فيه دعاة الرأسمال الانساني هذا التوجه باعتبار ان عملية التدريب في الجامعات والمعاهد الفنية تعود بمردود فردي واجتماعي (Shultz, 1967). إلا أن هذه النظرية لم تحظ بتوافق كامل على المستوى العالمي ، نظرا لوجود ثغرات في المهارات المكتسبة للخريجين (Berg, 1970). وأن الجامعة ليست المكان الوحيد الذي يعد الخريجين لسوق العمل، فهناك مسؤولية على مؤسسات الأعمال وعلى السياسات الرسمية في ادارة الموارد البشرية، (Bailey, 1991). وتعويضا لهذا النقص فقد كانت الدعوة لادراج مقررات جديدة في المناهج التعليمية مثل الكومبيوتر والرياضيات والعلوم واللغات (Barker, 1993).وهذا ما يعطي فرصة من أجل خلق سوق عمل منافس ومنسجم مع العولمة.إلا أن دور الجامعة في إعداد الكوادر الفنية يبقى على قدر كبير من الأهمية حيث يتيح لها الخروج من توجهها الفلسفي التقليدي وصولا الى إعداد مواطنين مؤهلين للاستجابة لحاجات سوق العمل (Parnel, 1985).ومهما يكن من أمر العلاقة بين التعليم ورأس المال البشري ، إلا أن هناك قناعة لدى الباحثين بارتباط التنمية

الاقتصادية والاجتماعية بالتعليم (Boli 1985)، وهذا ما يعطي دفعا للأنظمة التربوية لكي تعمل على ربط المهارات التي يكتسبها الخريجون بسوق العمل.وتعتبر قدرة الخريجين على الحصول على عمل بدوام كامل في مجال مهنتهم المختارة مؤشرا هاما على نجاح عملية الارتباط بين النظام التعليمي والمهارات المكتسبة. وأن الدعوة الى اكتساب المهارات من خلال ممارستها داخل المنشآت (Collins. 1979) هو أمر يحمل في احدى جوانبه حالة من الاستغلال للعمال لناحية تدني أجورهم .وهذا ما يتوافق مع نظرية الأجور الرخيصة التي تعتمدها بعض الشركات المتعددة الجنسيات، إذ تعمل على توظيف عمال ليس لديهم المهارات الكافية للعمل، ويقبلون بأجور متدنية مقابل انخفاض انتاجيتهم التي تعمل هذه الشركات على تنميتها خلال ممارستهم لعملهم.

إلا أن نقدا كبيرا وجه الى هذه النظرية من قبل اقتصاديين وعلماء اجتماع (Kressel,1990: Borden et al, 2000). لما يترتب عليها من نتائج سلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي والانساني ، حيث تقلل من انتاجية الفرد من جهة، وتخفض انتاجية الشركات من ناحية ثانية.

وفي لبنان فإن انتشار الجامعات في مختلف المناطق اللبنانية ، يدفع الشباب الى متابعة تعليمهم العالي على الرغم من ندرة فرص العمل محليا، مع معرفتهم المسبقة أن درجاتهم المكتسبة هي تذاكرهم لتأمين وظائف في الخارج ،حيث هناك طلب مرتفع على العمالة الماهرة.

وفي هذه الحالة يمكن لنظرية رأس المال البشري أن تفسر متابعة الشباب للتعليم في لبنان بسبب الطلب على مؤهلاتهم في الخارج.

نظرية اقتصاد المعرفة: إن الانتقال من عالم التصنيع الى عالم ما بعد الصناعة، أخذ يثير تساؤلات لدى الباحثين ، وتعددت التسميات والمصطلحات المستخدمة لهذا النظام الاجتماعي الجديد ، مثل مجتمع ما بعد الصناعي او عصر المعلوماتية أو الاقتصاد الجديد (غدنز 2005، ص. 439). الى أن أصبح شائعا استخدام مصطلح اقتصاد المعرفة، الذي يدل على الاقتصاد الذي يعتمد على الأفكار والابتكار والتوسع الاقتصادي. وان غالبية القوى العاملة في هذا النظام تعمل في أنشطة التصميم والتطوير والتقانة والتسويق. ويصف أحد الباحثين هذا النشاط بقوله: " إن ما ننتجه لا يمكن وزنه او لمسه او قياسه ، وأن مصدر الرزق يعود الى ما نقدمه من خدمات ومشورات ومعلومات وتحليلات سواء كان في المختبرات العلمية أم على خطوط الهاتف أم في الدوائر الحكومية" (Leadbeater. 1999, P.vii). وبفضل تكنولوجيا المعلوماتية التي دشنت تطوراً علمياً وعالمياً قلَب مقاييس التقدم الاقتصادي وغيَّر معاييره بثورة معلوماتية هو عالم الاقتصاد القائم على المعرفة (استخدام التكنولوجيا الرقمية والمعلوماتية، بشكل خاص) الذي كان من مفاعيله، أنه قلب تصنيف الدول وغيّر معايير ومراتب التقدم والتخلف في مضمار الاقتصاد، بعدما أخذت دول العالم أجمع تسعى إلى

الانخراط فيه، ولكن بدرجات متفاوتة: فهناك دول متقدمة في هذا المجال، مثل الولايات المتحدة الأمريكية والدانمارك.. وهناك دول نامية، مثل الصين وسنغافورة وكوريا الجنوبية، التي تمكنت من التحوّل من دول فقيرة الموارد إلى أحد أهم الاقتصادات المعرفية في العالم، وإحدى الدول الأسرع نمواً، من حيث متوسط نصيب الفرد في الناتج القومي. ويُعزى ذلك إلى اتجاه هذه الدول نحو اقتصاد قائم على الصناعات المعرفية، ويعتمد على التكنولوجيا في توليد الجزء الأكبر من الناتج والتشغيل.

وقد تتقارب نظرية اقتصاد المعرفة مع التطور التقاني الذي يحدث على المستوى الدولي، بحيث ان الخريجين يطمحون لاستثمار ما اكتسبوه خلال فترة دراستهم في مجالات عمل متطورة تقوم على الابتكار والتطوير وتوسيع الأسواق ، وهنا تصبح هجرة الخريجين من الدول النامية أو المتخلفة في اتجاه الدول المتطورة ،التي تمتلك التكنولوجيا المعرفية ، أمرا ضروريا طالما ان قطاع الأعمال في تلك الدول ما زال هامشيا بمقارنته مع الخارج.

نظرية المنافسة الوظيفية: نظرا لما تمر به أسواق العمل في المجتمعات الغربية، بشكل خاص، من التحول من اقتصادات التصنيع الى الخدمات والتوسع في استخدام تقانة المعلومات وما يرافق ذلك من تبدل في اساليب الادارة والانتاج، فإن هذا التحول يؤدي الى حالة من عدم الاستقرار لدى فئة واسعة من العمال وتشعرهم بحالة من القلق وعدم الأمن الوظيفي (غدنز، 2005، ص. 462). وهذا الأمر بدوره يؤدي الى حالة من المنافسة بين طالبي الوظائف الذين

يسعون باستمرار الى الحصول على مزيد من التعليم واكتساب المهارات بشكل أكثر مما تتطلبه الوظيفة (Thurow، 1975). ووفقا لهذه النظرية فإن خصائص الوظيفة التي تحدد الإنتاجية في الوظيفة ليست رأس المال البشري للموظف وبالتالي يمكن أن يحدث عدم توافق بين التعليم والعمل عندما يسعى أصحاب العمل إل طلب مزيد من العمال بقطع النظر عن مجالات التخصص (Montt، 2015).

وعلى المستوى اللبناني فإن هذه النظرية تصطدم بعقبات كثيرة، أولها الاقتصاد الضيق والمحدود في لبنان،الذي يفتقر الى التنوع في الوظائف، ما يجعل الخريجين امام خيارات صعبة في التوجه نحو الأعمال التي لا تتطابق مع تخصصهم الأكاديمي. أما الثاني فيتمثل بالمنافسة الوظيفية على المستوى الطائفي والمذهبي والمناطقي، بحيث لم يعد للكفاءة أي دور في عملية التشغيل. وإذا كانت هذه الظاهرة متفشية في القطاع العام إلا أنها بدات تغزو بمفاعيلها القطاع الخاص ، من أجل كسب ود بعض السياسيين والمتنفذين في الدولة. فالمنافسة الوظيفية هنا تفقد معناها وجوهرها الذي يبنى في الأصل على زيادة المعارف والمهارات.

نظرية عدم التوافق بين التعليم والعمل: ينطلق اصحاب هذه النظرية من نظرة تشاؤمية حول حتمية عدم التوافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل. وإذا كانت هذه الحالة بالامكان تعميمها على الدول النامية الا أن غالبية الدول المتقدمة والناشئة لم تقع تحت ضغط هذه المعادلة

لاعتمادها على التخطيط في التوفيق بين التعليم وسوق العمل، كذلك الأمر في ما يتعلق بالدول ذات النظام الاشتراكي أو الدولتي. إذ يقابل هذه النظرية نظرية أخرى تتمثل بالمواءمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

ويمكن أن يتطابق عدم التوافق بين التعليم والعمل في شكلين، إما رأسيا أو أفقيا (Cedefop 2010). ويحدث عدم التطابق الرأسي عندما يختلف "مستوى" الموظف في التعليم عن مستوى التعليم المطلوب لأداء وظيفته الحالية. ومن ثم، يمكن أن يتطابق عدم التطابق الرأسي مع شكلين إما التعليم الزائد أو التعليم الناقص (Cedefop 2010،). ويحدث عدم التطابق الأفقي عندما يختلف "حقل" تعليم الموظف أي الاختصاص عن نوع العمل الذي يؤديه (Montt، 2015).

وقد تتسبب عدة عوامل في حدوث عدم تطابق في الوظائف التعليمية بين عمال البلد، منها:

1-ضعف الاقتصاد ومحدوديته (Chigunta, 2002)

2-غياب التوازن بين العرض والطلب في سوق العمل(Robst 2007، Montt' 2015، Verhaest et al ،2015).

3- نقص المناهج الدراسية التي تقدمها الجامعات (Mbah, 2014).

ويمكن أن يكون لعدم التوافق بين التعليم والعمل العديد من العواقب السلبية على المستوى الفردي، مثل خفض مستوى رضا الموظف عن العمل بسبب نقص استخدام المهارات(Allen

أو على مستوى المنشأة، مثل خفض مستوى الأنتاجية (Van de Velden, 2001 & Van Smoorenburg&Van der Velden, 2000)

أو على المستوى الكلي حيث سيتم خفض مستوى رفاهية الدولة بسبب نقص استخدام المهارات (McGuinness, 2006)

ويمكننا القول : إن عدم التوازن بين سوق العمل والتعليم ليست ظاهرة طارئة بل تكمن في بنية النظامين التعليمي والاقتصادي، في ظل اقتصاد محدود ومتفلت، وفي ظل غياب خطة واضحة للمناهج التعليمية تأخذ في الاعتبار متطلبات سوق العمل الأمر الذي يدفع غالبية الخريجين الى الهجرة.

النظرية الاقتصادية للعمل: لقد تطورت نظرية انتاجية العمل مع تطور الدراسات الاقتصادية . ففي حين شكلت المدرسة التجارية أولى النظريات العلمية، بعد أن ادت الاكتشافات الجغرافية الى توسيع نطاق التجارة الأمر الذي زاد من الطموح السياسي والاستعماري لبعض الدول (Piette, 1969. P. 39-46)، حيث سيطرت أفكار هذه المدرسة على الفكر الاقتصادي الأوروبي في بداية القرن السابع عشر والذي يقوم على أن قوة الدولة تتمثل في امتلاكها للمعادن الثمينة. فعلى الدولة دعم الانتاج المحلي وحمايته من المنافسة الأجنبية وتخفيض أجور العمال وتنشيط التجارة الخارجية (بيضون، 1998، ص. 25). ثم جاءالفيزيوقراطيون الذين كانوا يعتبرون العمل المنتج هو العمل الذي يقوم على الفلاحة والزراعة، لاعتقادهم بوجود

قوانين طبيعية تحكم سير المسائل الاقتصادية (فتح الله 1981). ثم جاء آدم سميث بنظريته التي على أساسها يفسر الثروة بالقدرة الانتاجية للقطاعات الاقتصادية من زراعة وتجارة وصناعة، من خلال مؤلفه ثروة الأمم، مبديا معارضة تامة للمدرسة التجارية وقد أعطى أهمية قصوى لعنصري تقسيم العمل والتخصص.أما مالتوس فقد كان تشاؤميا في نظرته الى العلاقة بين تزايد الموارد الطبيعية والتزايد السكاني الأمر الذي يؤدي الى المجاعة، لذلك كانت دعوته الى تحديد النسل وتأخير سن الزواج لعدم الانجاب. وقد لقي معارضة شديدة من قبل انصار النظرية الكاينزية التي تنظر الى تزايد النمو السكاني من خلال زيادة الطلب على السلع الذي يزيد من حجم الطلب الكلي الفعال الذي يؤدي الى زيادة الاستثمار. أما ريكاردو فقد انطلقت نظريته من ان العمل اساس القيمة ، بمعنى أن العمل لا تتحدد قيمته الا في اجواء المنافسة الخالية من الاحتكار(بيضون، 1998، ص. 27). فالمنافسة الكاملة شرط أساسي في عملية تشكيل القيمة التبادلية بالاستناد الى العمل ، وهذا ما أخذ به ماركس لاحقا معتبرا أن هذه النظرية تفقد جوهرها في حالات الاحتكار(الصدر، 1982. ص.26). كما تعرض ريكاردو الى مسالة التباين في طاقات العمل عند الناس من ناحية الكفاءة والانتاجية، معتبرا ان العمل هو العنصر الوحيد المتمثل في عملية الانتاج وعلى أساسه يتم تحديد القيمة التبادلية للسلعة.

أما النظرية الماركسية، فتعتبر ان العلاقات الاجتماعية مرتبطة بشكل وثيق بقوى الانتاج، واذا اصبح في ايدي الناس قوى انتاجية جديدة، فسوف تتغير طريقة انتاجهم وطريقة ربحهم

ومعيشتهم وكذلك علاقاتهم الاجتماعية. (فتح الله، 1981، ص. 119.). وهذا يعني، براي ماركس، القضاء على كل اشكال الراسمالية والملكيات الفردية التي تعمل على استغلال العمال من خلال ما اسماه فائض القيمة (La plus value).

اما المدرسة النيوليبرالية ، أو الرأسمالية المتوحشة فقد عززت سيطرة الشركات العابرة للقارات على الأسواق، في ظل تمدد تيار العولمة وفتح الحدود أمام البضائع والأشخاص والرساميل، وتخلي الدولة تدريجا عن دورها في العملية الانتاجية لصالح الشركات الخاصة.

وإذا كان النظام النيوليبرالي مقيد ببعض القوانين فإنه في لبنان متفلت الى أقصى الحدود، إن كان على مستوى المنافسة أم على مستوى التشغيل أم على مستوى الانتاج.

الخلاصة:

لقد اصبح اقتصاد المعرفة حاجة ملحة لاقتصادات مختلف الدول ، لأن الاقتصاد بمجمله أصبح مبني على المعرفة البحثية العلمية والقدرة على التواصل بين الهيئات العلمية. لكن هذا الشكل من العطاء المعرفي مفقود في غالبية الدول المتخلفة لا سيما في الدول العربية أكانت غنية أم نامية. فالانتقال من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد حديث، يرتبط ببنية مجتمعية مؤهلة لاستقبال واستيعاب هذا الانتقال، وفي مقدمها العناصر السياسية لهذه البنية، وأوّلها السيادة الوطنية التي تتيح رسم استراتيجية اقتصادية وطنية؛ إذ لا يمكن بناء اقتصاد قائم على المعرفة التكنولوجية الحديثة من دون استراتيجية سياسية اقتصادية شاملة، وأنه لا يمكن لأي مجتمع أو

دولة أن تضع هذه الاستراتيجية إلا إذا امتلكت سيادتها الوطنية أو القومية. وان تخلف اقتصادات الدول العربية عن الأخذ باقتصاد المعرفة يعود إلى اضطراب السيادة الوطنية في بعض تلك الدول، أم إلى نقصانها او حتى إلى انعدامها في بعضها الآخر.

المراجع العربية

فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، دار الحداثة، بيروت، 1981

محمد باقر الصدر، اقتصادنا، دار المعارف للمطبوعات، بيروت، 1982

بيضون، أحمد، الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث، بيسان، بيروت 1998

غدنز، أنتوني، علم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005

المراجع الأجنبية

Leadbeater.harles, 1999, Living on thinair, The New economiy , London,Viking,

- Schultz,T.P. 1967, Education investments and returns.In Hollis Chenery, Handbook of development economics, vol. 1. chapter 13 pp> 543-630, New York, North Holland Publishers

- Berg. L. 1970, Education and jobs. The great training robbery, New York , Praeger
- Bailey. T. 1991, Jobs of the future and the education the require. Evidence from occupational forcasts . Educational research, 22 (3), 18-20
- Barker, T.P., 1993,Compared to japan, the U.S. is a low achiever really: New evidence and comment on westbury,Educational research, 22(2), 11-20
- Parnell, D. 1985.The neglected majority, Washington, DC: Community College Press

Boli, J. Ramirez, F.O. 1985, Explaining the origin and expansions - of mass education. Comparative Education Review, 29 (2) , 145-170

- Piette, Andre, Histpoire economique , les faits et les idees, Ed. Cujas, Parisurkheim, E. 1995, Education et sociologie, 5eme ed. Coll, Quadrige,PUF,